الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
27 November 2006
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مامادوف (نائب الرئيس) . . . . . (أذربيجان)

ثم: السيد داكال (نائب الرئيس) . . . . . (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-57651 (A)

نظرا لغياب السيد يوسفي (الجزائر)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مامادوف (أذربيجان).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/61/6 (الجزء الأول والبرامج من ١ إلى ٢٧) و A/61/16 و A/61/64 و A/61/83 و A/61/83/Corr.1 و A/61/125)

١ - **السيدة كومار** (كندا): قالت، متكلمة أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، إنه رغم وجود مجال للمزيد من التحسين في عملية الميزانية والتخطيط، إلا أنه قد ثبت أن نهج تخطيط البرامج كل سنتين هو نهج عملي وفعال. وأوضحت أنه بينما لا يرغب وفدها في إعادة ما قامت به لجنة البرنامج والتنسيق من عمل، فتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية أن يكفلوا استناد الخطة البرنامجية المقترحة، وأي تعديلات لها، إلى أساس صحيح. وطلبت، بناء على ذلك، إيضاح السياسات العامة التي استندت إليها بعض التعديلات المقترحة وإيضاح نتائج تلك التعديلات، وذلك في مشاورات غير رسمية.

٢ - وأشارت إلى البرنامج ٢٤ (خدمات الإدارة والدعم)، فأعربت عن دهشتها وخيبة أملها إزاء حذف الأمانة العامة للجزء الذي يشير إلى تحسن عملية تسيير العمل من قائمة الإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واستجابة للشواغل المتعلقة بتلك المسألة، طلبت كل من لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة إلى الأمين العام في سنة ٢٠٠٤ صياغة خطة محددة المدة للحد من الازدواجية والتعقيد والبيروقراطية في عمليات الأمم المتحدة الإدارية. وقد تناول مقترح الأمين العام بشأن تحديث تكنولوجيا المعلومات (A/60/846/Add.1) هذه المسألة، بحيث لا تنحصر فائدة الأنظمة الجديدة في حوسبة عمليات عقيمة، ووفرت الجمعية العامة الموارد اللازمة. وطلبت، بناء على ذلك، إيضاح الجدول الزمني لاستعراض عملية تسيير العمل والمنهجية المتبعة في هذا الاستعراض.

٣ - ووجهت النظر إلى العدد الضخم من المهام الإدارية المدرجة في الميزانية العادية، فقالت إن غياب وسائل إدارة الأداء كان مصدر قلق لوقت طويل. وتبعا لذلك، فبينما أعربت عن خيبة أملها إزاء سعي الأمانة العامة إلى إلغاء الاعتماد الذي أذنت به الجمعية العامة لتطوير سبل لتقييم الكفاءة والإنتاجية في المهام الرئيسية للإدارة والخدمات، رحبت بمقترح إعادة طرح الاحتياجات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق.

٤ - وذكّرت بأن لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت في دورتها الرابعة والأربعين بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد أساليب محسنة لتحديد تكلفة الأنشطة والنواتج وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن خيارات تطبيق أساليب محاسبة التكاليف. وقد أقرت الجمعية العامة اعتمادا إضافيا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لهذا الغرض. إلا أنه لم تلح أية بوادر للتقرير. ولا غنى عن أن يكون لدينا رأي عن كيفية التعامل مع تلك المسألة عند تخطيط نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات.

٥ - وأعربت عن أسفها لأن بعض التعديلات التي اقترحتها لجنة البرنامج والتنسيق هي تعديلات انتكاسية، وخاصة التغيير المقترح للفقرة ٢٤-٣ من البرنامج ٢٤ الذي سيقصر الإصلاح الإداري على التدابير التي تقرها الجمعية العامة، الأمر الذي يبدو وكأنه تقييد لحق الأمين العام في اتخاذ إجراءات بموجب المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ورغبة من اللجنة في تجنب استخدام مصطلح ''أفضل الممارسات''، حذفت اللجنة أهم إشارة في البرنامج ٢٤ إلى تحسين الضوابط الداخلية. وأعربت كذلك عن قلقها البالغ إزاء المقترح المطروح بأن يدرج في البرنامج

الفرعي ٣ (إدارة الموارد البشرية) هدف متعلق بالتمثيل الجغرافي العادل، وهو أمر يتعارض مع أحكام المادة ١٠١ من الميثاق.

٦ - واختتمت كلمتها مشيرة إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تستجب مرة ثانية لطلبات الجمعية العامة المتكررة لها بأن تحسِّن أساليب عملها. وعدم إحراز تقدم على تلك الجبهة ما هو إلا إشارة إلى التحدي الأكبر الذي يواجه اللجنة والمتمثل في ضرورة أن تحدد الطريقة التي يمكن أن يضيف بها عملها قيمة حقيقية.

٧ - **السيد باكتا** (الهند): أكد مجددا على أهمية لجنة البرنامج والتنسيق كأهم الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المختصة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وقد أدت اللجنة دورا محوريا في كفالة التزام برامج الأمم المتحدة بنص وروح الولايات التشريعية التي منحتها الدول الأعضاء إلى المنظمة، كما حددت التغييرات البرنامجية الناجمة عن قرارات اتخذتها هيئات حكومية دولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة هي الجهاز الحكومي الدولي الوحيد داخل الأمم المتحدة الذي ييسر التنسيق بين مختلف المؤسسات والولايات.

٨ - واستدرك قائلا إنه يتعين على لجنة البرنامج والتنسيق رغم ذلك أن تضطلع بالمهام الموكولة إليها بكفاءة وفعالية وأن تسعى إلى التحسين من خلال التقييم الذاتي. ولذلك رحب بجهود اللجنة لتحسين أساليب عملها في إطار ولايتها بموجب قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن تأييده للورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيسة حول هذا الموضوع، حيث أنها تطرح مجموعة من المقترحات الفنية التي تحظى بأكبر قدر من الاتفاق بين أعضاء اللجنة، وحث جميع الدول الأعضاء على العمل معا بشأن هذه المسألة في المستقبل.

٩ - وأعرب عن تأييده لما يتضمنه تقرير اللجنة من استنتاجات وتوصيات، وخاصة تلك التي تتضمنها الفقرتان ٥٢ و ٥٣، ورحب، مشيرا إلى التقرير عن أداء البرامج (A/61/64)، بما أُحرز من زيادة في معدل التنفيذ عموما.

١٠ - ووصف تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالأداة الهامة والمفيدة، ودعا مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز ثقافة للتعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المنظمات المشاركة في تنفيذ خطة التنمية. كما دعا المجلس إلى مواصلة إعطاء أعلى أولوية لكفالة فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنسيقه. وأعرب عن تأييد وفده الصريح لكافة الجهود الرامية إلى تعزيز دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما أيد الطلب المقدم بشأن تزويد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالموارد على نحو كامل. وتمثل منظومة الأمم المتحدة أحد الأعمدة الأساسية للدعوة للدعم الدولي لأفريقيا ولتقديم هذا الدعم، ويتعين على مختلف أجزاء هذه المنظومة أن تبذل جهودا أكبر في مجال العمل الجماعي الرامي إلى كفالة حسن استغلال الموارد.

١١ - وأخيرا أشار إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/61/83 و A/61/83.Corr.1)، فأكد على أهمية التقييم وأعرب عن أسفه من أنه لم يول على ما يبدو إلا أولوية دنيا في الأمانة العامة . وأكد على ضرورة إصلاح هذا الوضع. وأعرب عن تطلعه إلى ورود التقييمات المتعمقة حول الموضوعات الوارد بيانها في الفقرتين ٣٦٩ و٣٧٠ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

١٢ - **السيد كوزاكي** (اليابان) أكد من جديد تشكك وفده في فعالية ما تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق من عمل وفي جدواه وذكّر بأن اليابان لم تؤيد اعتماد تقرير اللجنة بتوافق الآراء. وأشار إلى أن مناقشة اللجنة انصبت على مجرد مسائل متكررة قد سبق وناقشتها منتديات حكومية دولية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لم ترتق نتائج هذه المناقشات إلى المستوى المتوقع كما أن بعض توصيات اللجنة قد تخطت حدود ولايتها.

١٣ - وأضاف أنه عند صياغة اللجنة للفرع ألف من الفصل الثاني من تقريرها، لم تستفد اللجنة من تقرير أداء البرامج الذي تتضمنه الوثيقة A/61/64. وفي هذا الصدد، حث الدول الأعضاء على الرجوع إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ والفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠. وقال إنه ليس واثقا مما إذا كانت الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ٣١ إلى ٣٥ من تقرير اللجنة مثلت مدخلا مفيدا بأي حال في عمل الجمعية العامة.

١٤ - وأشار إلى أن التوصيات الواردة في الفقرة ٥٢ من التقرير محيرة: فلماذا يتعين على الجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام أن ينقح موجز الخطة؟ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار الزمني للاستعراض ومكانه المشار إليهما في الفقرة ٥٣ مبهمان. وبشكل أعم، فإنه يكاد يكون من المستحيل بالنسبة لليابان أن تدعم التوصيات والاستنتاجات المتعلقة بسرد برامج بعينها، إذ أنه لم تعط أية مبررات لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن اللجنة قد تجاوزت ولايتها بطلبها موارد إضافية.

١٥ - وذكّر بالنسبة للفرع جيم من الفصل الثاني من التقرير بأن البند ٧-١ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) قد حدد هدف التقييم. إلا أن مناقشة اللجنة لتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذات الصلة تنزع إلى التركيز على طريقة تنفيذ البرامج بدلا من التركيز على تأثير أنشطة المنظمة مقارنة بأهداف تلك الأنشطة. وكذلك أبدى تشككا بخصوص المواضيع التي انتقتها اللجنة لإجراء تقييمات متعمقة بشأنها في المستقبل. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨ لجنة البرنامج والتنسيق إلى التقدم بمقترحات بشأن تعزيز دورها فيما يخص المراقبة والتقييم، إلا أنها لم تقم بذلك إلى الآن. ويمثل عدم قيام اللجنة بالربط بين المراقبة والتخطيط من جانب والبرمجة من جانب آخر سببا للقلق.

١٦ - وأضاف مشيرا إلى الفصل الثالث من التقرير إلى أنه، حسبما يتذكر، لم تتناول الجمعية العامة على الإطلاق، في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وبشأن التقارير المقدمة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن تقرير العرض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، قد قُدِّم إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق، فلم تبذل أي محاولة للتنسيق بين مناقشات الهيئتين بشأن التقرير. ورغم دور اللجنة، بوصفها أهم الأجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المختصة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق، فإن مداولاتها بشأن مسائل التنسيق لم ستسهم في عمل هاتين الهيئتين اللتين تتبعهما. وفي حقيقة الأمر، يبدو أن اللجنة تتصرف كما لو كانت هيئة حكومية دولية مستقلة.

١٧ - وأشار إلى الفصل الرابع من التقرير، وهو الفصل الذي يتناول تحسين أساليب عمل اللجنة، فذكر أنه لا يتضمن أية معلومات تستحق إبلاغ الجمعية العامة بها،

وذلك نظرا لأن اللجنة لم تستجب مرة أخرى لطلبات الجمعية العامة. ونتيجة لذلك، يتعين على الجمعية العامة أن تنظر في المسألة الأساسية المتمثلة في فعالية عمل اللجنة وجدواه بدلا من التركيز على تحسين أساليب وإجراءات عملها في إطار ولايتها.

١٨ - وأكد على أهمية أن تتوصل كل من الدول الأعضاء إلى استنتاجاتها بشأن عمل لجنة البرنامج والتنسيق، إلا أنه أعرب عما سيشعر به من خيبة أمل إذا ما أبدت أغلبية الدول الأعضاء رضاها عنه. وبينما يسهل الإبقاء على الوضع الراهن، يجدر إنفاق الطاقات المكرسة للجنة في مواضع أخرى.

١٩ - **السيد ياروشيفيتش** (بيلاروس): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠ يشهد على أهمية دور لجنة البرنامج والتنسيق التي تستند ولايتها إلى أساس سليم، وتعد ولاية راسخة تحظى بدعم الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. وأعرب عن ترحيب وفده بالاستنتاجات والتوصيات التي يتضمنها تقرير اللجنة، وخاصة المتعلق منها بالبرامج أرقام ١ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٣. واستدرك قائلا إنه، رغم ذلك، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتنمية أفريقيا، وأعرب عن تأكيد وفده في هذا الصدد على أهمية الدور التنسيقي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وينبغي تعزيز هذا المكتب، وكذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تنسيق المساهمات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٠ - وأشار إلى تقرير أداء البرامج، فأعرب عن سرور وفده لارتفاع معدل التنفيذ عموما من ٨٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٩١ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتعكس هذه الزيادة تحسنا في تخطيط البرامج، وقد واصلت لجنة البرنامج والتنسيق السير في الاتجاه الصحيح عن طريق اقتراح إطار استراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يتميز بالكفاءة. وبالنسبة لأساليب عمل اللجنة، أيدت بيلاروس الورقة غير الرسمية التي تقدمت بها الرئيسة.

٢١ - **السيدة بوكو** (غانا): قالت إن الاتفاق الواسع النطاق الذي توصلت إليه لجنة البرنامج والتنسيق بشأن أساليب عملها سيوفر أساسا جيدا لإجراء مزيد من المناقشة. وشددت على قيمة الدور الذي تؤديه اللجنة في كفالة أن تقوم الأمانة العامة بترجمة الولايات التشريعية إلى برامج بشكل صحيح.

٢٢ - وأشارت إلى أن اللجنة في دورتها الأخيرة قد استعرضت موجز الخطة المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما درست تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق (E/2006/66) وتقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2006/6). وحثت مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا الصدد على التشديد على أهمية الدعم المقدم على مستوى المنظومة بأكملها لتنفيذ أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. كما أعربت عن تأييدها لتعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودور المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغية تنسيق المساهمات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمساعدة على تنفيذ الشراكة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢٣ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده وثق على الدوام في قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على فحص أنشطة المنظمة بعناية للقضاء على الازدواجية والتداخل وأوجه التقصير. لكن وفده يولي الإصلاح أيضا قدرا كبيرا من الأهمية ويأسف لعجز اللجنة عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح أساليب عملها رغم صدور ثلاثة قرارات عن الجمعية العامة هي القرارات ٢٦٩/٥٨

و ٢٧٥/٥٩ و ٢٥٧/٦٠، التي تدعوها للقيام بذلك. والمقترحات التي تتضمنها الورقة غير الرسمية التي أعدتها الرئيسة لا تقدم سوى القليل على صعيد الإصلاح ولا يسع وفده مساندتها.

٢٤ - وأشار إلى أنه نظرا لأن لجنة البرنامج والتنسيق قد فشلت في تنفيذ الولايات التي عهدت إليها بها الجمعية العامة لتحسين أساليب عملها، فإن وفده يرى أن من الضروري ألا يوافق على تقريرها، ولا يمكنه إقراره. ومع أنّ وجود آلية مركزية للتنسيق لضمان الكفاءة مسألة حاسمة، فإن وفده يعتقد، نظرا لعدم إحراز اللجنة أيّ تقدم على صعيد أساليب عملها ولتداخل دورها مع دور اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أن الأوان قد آن للجنة الخامسة لأن تنظر فيما إذا كان ينبغي استمرار لجنة البرنامج والتنسيق.

٢٥ - **السيد أندانجي** (كينيا): قال إن وفده يولي عمل لجنة البرنامج والتنسيق، التي تحظى بتأييد ساحق من الدول الأعضاء، أهمية كبرى. وينبغي تعزيز هذه اللجنة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بمزيد من الفعالية. والتشكيك في دور وجدوى هيئة حكومية دولية هامة كهذه أمر مرفوض. ووفده يرحب بتقرير اللجنة (A/61/16) والتقدم المحرز على صعيد تحسين أساليب عملها رغم الاختلافات في الرأي. لقد نفذت اللجنة الولاية التي عهدت إليها بها الجمعية العامة بهذا الصدد وتوصلت أيضا إلى توافق آراء واسع بشأن استنتاجاتها وتوصياتها.

٢٦ - وأعرب فيما يتعلق بالبرنامج ٢٧ (السلامة والأمن) بشكل خاص عن ترحيبه بالدعم المقدّم وبدمج البرنامجين الفرعيين السابقين في برنامج فرعي واحد. وأثنى على إدارة شؤون السلامة والأمن لجهودها في سبيل تعزيز السلامة والأمن في مرافق الأمم المتحدة. وقال إنه باعتبار بلده مضيفا لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فإن وفده يؤكد مجددا التزامه بحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها ويتطلع إلى مواصلة تعزيز الشراكة بين الإدارة وحكومة بلاده.

٢٧ - **السيد فاروق** (باكستان): قال إن الإطار الاستراتيجي المقترح لم يغطّ بالقدر الكافي عددا من المجالات الأساسية وإن موجز الخطة لا يجسد أهداف المنظمة الأطول أجلا. وينبغي لموجز الخطة هذا أن يأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة بغية بناء القدرات المؤسسية والتنفيذ الفعّال للبرامج. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين، قال إنّ وفده شدد على أهمية تعليقات الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة. فمؤشرات الإنجاز لا تعكس الأهداف بشكل دائم، والبعض منها يركز كثيرا على كمية العمل ويهمل النوعية.

٢٨ - وأشار إلى أن معدل تنفيذ البرامج الذي بلغ ٩١ في المائة لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مدعاة للارتياح لكن ينبغي تحسينه بقدر أكبر؛ والنسخة الإلكترونية لتقرير أداء البرامج مفيدة. والتوصية باعتماد نهج أكثر تعمقا وتحليلا تستحق الدعم.

٢٩ - وأوضح أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/83) يزخر بالمعلومات المفيدة عن الدور الحاسم لتقييم البرامج الذي لم يول على ما يبدو إلا أولوية دنيا، وخصوصا فيما يتعلق بطاقة ملاك الموظفين. ولتعزيز المساءلة ينبغي للمديرين اعتماد أفضل ممارسات التقييم الذاتي. ووفده يؤيد التحسينات التي يقترحها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبخاصة تحديد الاحتياجات المعينة على صعيد التقييم والوظائف والموارد والقدرات.

٣٠ - وأكد مجددا أهمية لجنة البرنامج والتنسيق: فتوصياتها تتيح أساسا متينا لعمل اللجنة الخامسة بشأن البرامج والتخطيط. وقد أمضت لجنة البرنامج والتنسيق وقتا طويلا

في النظر في طلب الجمعية العامة إليها تحسين أساليب عملها، لكن التوصل إلى توافق الآراء سيتطلب مرونة من جميع الجهات بسبب تباين وجهات النظر.

٣١ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): شدد على أهمية العمل الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق وخصوصا في وقت يجري فيه إصلاح المنظمة. وأعرب عن أسفه لأن بعض الوفود التي ليست أعضاء في اللجنة، و لم تكن بالتالي على اطلاع على المناقشات التي أدّت إلى اعتماد توصياتها، قد اختارت انتقاد بعض تلك التوصيات.

٣٢ - وقال إنه رغم أسفه أيضا لعدم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح أساليب عمل لجنة البرنامج والتنسيق، فإن التقدم المحرز يبيّن أنّ تحقيق نتيجة إيجابية ممكن. ويمكن أن يعزى نقص التقدم إلى حد ما إلى قرار بعض الوفود عدم المشاركة في مداولات هذه اللجنة، مما يدل على قلة اكتراثها بها وبإصلاح أساليب عملها، وعلى الرغبة، في حالة واحدة على الأقل، في إلغائها. وسيعارض وفده أيّ محاولة لإلغاء اللجنة. وإصلاح أساليب عمل اللجنة المذكورة مهمة تتولاها اللجنة ولا ينبغي أن تنظر فيها اللجنة الخامسة.

٣٣ - وأيّد تأييدا كاملا التوصيات التي تضمنها تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، الذي يتيح أساسا متينا لاستعراض جميع البرامج تحضيرا لمناقشة الميزانية للسنتين القادمتين. وسيواصل وفده العمل مع الوفود الأخرى بشكل بناء لكفالة تنفيذ لجنة البرنامج والتنسيق ولايتها.

٣٤ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا)، متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين: قالت إن المجموعة رغم أنها تؤيد حق جميع الدول الأعضاء في التعبير عن آرائها أو المشاركة أو عدم المشاركة في مناقشات محددة، فإن من المؤسف في الحالة الراهنة، حيث تدعم أغلبية الدول الأعضاء عمل لجنة البرنامج والتنسيق، أن يتم التذرع بعدم المشاركة كحجة على عدم جدوى هذه اللجنة وكذريعة لإلغائها.

٣٥ - وانتقلت إلى موجز الخطة فلاحظت أنّ لجنة البرنامج والتنسيق قد أقرت بأنه لا يعكس كل النتائج البعيدة الأجل لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولا جميع ولايات المنظمة الأخرى. ولن تتمكن الأمانة العامة من إعداد موجز منقح قبل اعتماد تقرير اللجنة من قِبل الجمعية العامة التي سيتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ستطلب إلى الأمانة العامة إعداد موجز منقح في هذه الدورة. ولعله ينبغي للجنة الخامسة أن تطلب إلى الأمانة العامة أن تبين متى يمكن إجراء هذا التنقيح نظرا إلى أهمية استلام النتائج في أقرب وقت ممكن.

٣٦ - وعلى صعيد التقييم، أشارت إلى مسؤوليات الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الإدارة والرقابة في هذا الصدد. ونظرا إلى عدم توافر قدرات التقييم الذاتي المناسبة في الأمانة العامة، اضطلع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ببعض وظائف التقييم بالنيابة عن الأمانة العامة. ومن الجائر توجيه اللوم إلى هيئة حكومية دولية لأي قصور على صعيد التقييم في الأمانة العامة. فنظام التقييم بأكمله ينبغي استعراضه.

٣٧ - وأشارت إلى أنه قد جرى التشكيك في جدوى لجنة البرنامج والتنسيق لأنها لم تناقش بعض بنود جدول الأعمال، لكن توزيع بنود جدول الأعمال هو من مسؤولية المكتب. وفيما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أشارت إلى أنّ اللجنة الخامسة اعتمدت التوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق في السنة السابقة ورحبت بمواصلة التركيز على هذه المسائل.

٣٨ - واستطردت قائلة إنها لم تفهم التعليقات التي أشارت إلى تداخل عمل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. ولعل من

الممكن مواصلة مناقشة هذه المسألة. ومن المهم للجنة البرنامج والتنسيق التحاور مع المديرين فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج، واسترعاء انتباه الجمعية العامة إلى الحالات التي يؤثر فيها عدم كفاية الموارد على تنفيذ البرامج. ورغم أن هذه اللجنة لا تتمتع بولاية تحديد المخصصات أو التقديرات من الموارد اللازمة، فإن مسألتي توافر الموارد وتنفيذ البرامج بنجاح مترابطتان بشكل لا تنفصم عراه.

٣٩ - وأبدت دهشتها لتوجيه النقد إلى لجنة البرنامج والتنسيق بسبب عجزها عن التوصل إلى اتفاق بشأن تنقيح أساليب عملها. وبناء على طلب الجمعية العامة، نوقشت المسألة بشكل متعمق، وأعربت عن ارتياحها لتمكّن أغلبية أعضاء اللجنة من التوصل إلى اتفاق. والتقدم عملية تجري غالبا خطوة خطوة، وعدم توافق الآراء لا يُبطل نتائج المناقشات. واللجنة برأيها قد نفذت الولاية التي عهدت إليها بها الجمعية العامة لإصلاح أساليب عملها. وأعربت عن تطلعها إلى تحقيق المزيد من التقدم بهذا الشأن.

٤٠ - وقالت إنه لا يمكن أن يُطلب من لجنة البرنامج والتنسيق شرح كل توصية تقدمها، وخصوصا في الوقت الذي تحاول فيه المنظمة تبسيط أدائها لعملها. فولاية اللجنة كانت استعراض كيفية تحويل الأمانة العامة الولايات التشريعية إلى برامج، وكفالة وجود أساس تشريعي لعناصر البرامج، وتقديم التوصيات اللاحقة طبقا لذلك. وفيما يتعلق بالبرنامج ٢٤، رحبت بالتوصيات التي قدمتها اللجنة، بما فيها تلك المتعلقة بالتوزيع والتمثيل الجغرافي المنصفين، باعتبارها تعكس رغبات الجمعية العامة. ومجموعة الـ ٧٧ والصين مستعدة للاستماع إلى أيّ مقترحات وتأمل في أن يُعتمد تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بتوافق الآراء.

٤١ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفده يؤيد تعليقات ممثلي باكستان وكوبا. فدور لجنة البرنامج والتنسيق هو كفالة تنفيذ الأمانة العامة ولايتها بدقة فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة الأخرى. وتوصيات اللجنة تستحق دعما قويا: ويجب الإبقاء على هذه اللجنة لأنها تتيح الفرصة الوحيدة لطرح تعليقات الحكومات على عمل الجمعية العامة.

٤٢ - **السيد عفيفي** (مصر): قال إن وفده أكد مجددا أهمية لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الهيئة الفرعية الأساسية للمنظمة لتنسيق الولايات المؤسسية. وقد بذلت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين جهودا حميدة لتحسين أساليب عملها، والورقة غير الرسمية التي قدمتها رئيستها عن الموضوع تستحق الدعم. وأيّ إصلاح إنما هو عملية متجددة، والحاجة إلى إصلاح المنظمة في الحالة الراهنة تؤكد بدورها الحاجة إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٤٣ - **السيد رين ييشنغ** (الصين): قال إن لجنة البرنامج والتنسيق اضطلعت بدور هام جدا في تخطيط البرامج وتنسيقها. والوفد الصيني يؤيد التوصيات التي يتضمنها تقرير اللجنة ويحيط علما بالإجراءات المتخذة لإصلاح أساليب عملها. والإصلاح عملية تدريجية، وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تواصل إيلاء اللجنة ثقتها وتوفير الدعم والإرشادات لها.

٤٤ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده أيضا يؤكد مجددا أهمية لجنة البرنامج والتنسيق ويرحب بتقريرها وتوصياتها. والورقة غير الرسمية لرئيسة اللجنة بشأن تحسين أساليب العمل تستحق الدعم.

٤٥ - **السيد داكال** (نيبال)، نائب الرئيس، شغل مقعد الرئاسة.

٤٦ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده ، تفاديا لأي لبس، يود أن يؤكد أنّ الحجج التي سيقت في بيانه السابق استندت إلى الفقرة ٤١ من مرفق قرار الجمعية العامة

١٩٧/٣٢ والفقرتين ٦٢٨ و ٦٢٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة والثلاثين (A/54/16).

٤٧ - **السيدة تايلور روبرتس** (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): قالت إن من الأفضل تناول معظم المسائل التي أثيرت خلال المناقشات في مفاوضات غير رسمية. لكنها تود، فيما يتعلق بالمساءلة، التشديد على أنّ اللجنة كانت تستجيب للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع. فالقرار ٢٥٧/٦٠، على سبيل المثال، دعا اللجنة إلى استعراض أساليب عملها دون التأثير سلبا على المسائل الأخرى في جدول أعمالها، وبخاصة الإطار الاستراتيجي المقترح. وهذا ما فعلته اللجنة بالتحديد: فقد أنهت بنجاح النظر في ٢٦ من أصل ٢٧ برنامجا وتوصلت إلى توافق في الآراء واسع بشأن تحسين أساليب عملها؛ والنقاش الأخير لم يتم على أساس مقترحات لإدخال تغييرات على ولاية اللجنة.

٤٨ - **السيدة فان بويرلي** (مديرة شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قالت إن استعراض عملية تسيير العمل جزء لا يتجزأ من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠. وسيُنظر في الاستعراض ضمن هذا السياق وسيقدَّم تقرير إلى الجمعية العامة في أوائل ٢٠٠٧. وتدخل دراسة محاسبة التكاليف في سياق نظام التخطيط أيضا. وقد استرعي انتباه مكتب اللجنة الخامسة إلى المسألة: فالدراسة لا يمكن أن تقدَّم إلى اللجنة لتنظر فيها قبل الدورة المستأنفة في ٢٠٠٧.

٤٩ - وأشارت إلى أن مديري البرامج تدارسوا موجز الخطة بشكل مستفيض واستعرضته لجنة الإدارة. وفيما يتصل بتنقيح الأمانة العامة له، فيجري بذل قصارى الجهود لأخذ نتائج مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ في الاعتبار وإدراج الولايات المنبثقة عن منتديات أخرى. وترحب الأمانة العامة بتوجيهات اللجنة بشأن أيّ ثغرات محددة في الموجز.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.